annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2023

لبنان

تقرير لبنان حول الفضاء المدَني

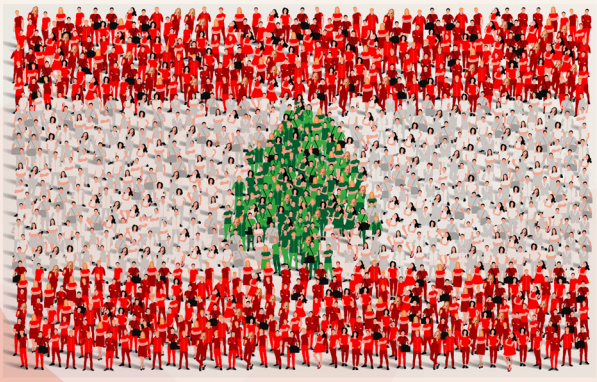

لبنـان

تقريـر لبنـان حـول الفضـاء المدَنـي

أيّار/ مايو 2023

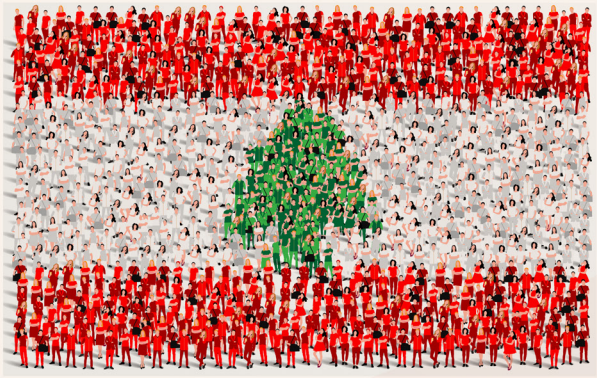

إعداد فاروق المغربي

المحتويات

المحوَر الأوّل: الوضع السياسي والاقتصادي وتأثيره على الواقع الاجتماعي في البلد **4**

1. الواقع السياسي 4

2. الواقعان الاقتصادي والاجتماعي 4

المحوَر الثاني: الحركات النقابية خلال ثورة 17 تشرين وتحدّيات المجتمع المدني **5**

1. الحركات النقابية 5

2. التحدّيات السياسية التي يواجهها المجتمع المدني 7

3. التحدّيات المالية التي يواجهها المجتمع المدني 8

المحوَر الثالث: الانتهاكات ضدّ الفضاء العام **9**

1. الانتهاكات ضدّ حرّية التعبير 9

2. الانتهاكات ضدّ حقّ التجمّع 11

المحوَر الرابع: الخلاصة والتوصيات **14**

الخلاصة 14

توصيات 14

المحوَر الأوّل: الوضع السياسي والاقتصادي وتأثيره على الواقع الاجتماعي في البلد

1. الواقع السياسي

في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان ثوابت ومتغيّرات. وقد تمّ ذكر الثوابت في التقرير السابق من حيث طبيعة النظام السياسي الطائفي الذي بُنيَ على أساس الزبائنية وتقاسم السلطة بين المكوّنات الطائفية قبل الحرب الأهليّة وبين أمراء الحرب بعد العام 1990 وطبيعة النظام الاقتصادي الرَيعي والخدماتي الذي قضى على الصناعة والزراعة وتسبب بسوء توزيعٍ للدخل وبتفاوتٍ ما بين الطبقات الاجتماعية. أمّا بالنسبة الى المتغيّرات فقد تكون أهمّها على الصعيد الداخلي الانتخابات النيابية الأخيرة (أيار 2022) وما تلاها من تبدّلٍ في المزاج الشعبي انعكس في صناديق الاقتراع وكان نتيجة نقمةٍ عامةٍ على كلّ الأحزاب والطبقة السياسية في البلد، ما أنتج وصول **13 نائباً** من مختلف المناطق اللبنانية يُعرفون الآن بنواب التغيير. هذا التغيّر في المزاج الشعبي أعطى أيضاً المعارضة إمكانية الخرق في دائرة الجنوب الثالثة بمقعدين نيابيين، وهو أمر كان يُعتبر من المستحيل أو من المحرّمات. كما برز بشكلٍ لافت تراجع شعبية التيّار الوطني الحرّ، حزب رئيس الجمهورية، وسقوط عددٍ من النواب وتناقص عددٍ من الكتل النيابية[1]، بينما وللمرّة الأولى منذ العام 1992، تغيبت الحريرية السياسية عن المشهد السياسي حيث عزَف تيار المستقبل عن خوض الانتخابات النيابية هذه.

لا شكَ في أنّ فوز كتلة نيابية تغييرية كان لها الأثر الجيّد على تغيير نمط الحياة السياسية الداخلية. وعلى الرغم من اختلاف الآراء بين نوابها واختلاف أفكارهم وتوجهاتهم السياسية، أضفت هذه الكتلة دينامية على الحياة السياسية والبرلمانية، وأصبحت تُسمع أصوات قد تُشيهها السلطة بأصوات نشاز.

على الرغم من هذه الدينامية السياسية والتغيّر الواضح في مزاج المواطنين والنقمة على كلّ القوى السياسية، إلّا أنّ الستاتيكو السياسي لا زال على حاله. فمنذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في 30 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022 ودخول الحكومة مرحلة تصريف الأعمال، لم تتمكّن القوى السياسية من تحمّل مسؤوليتها في انتخاب رئيسٍ للجمهورية في ظلّ الصراع السياسي القائم وتمسّك كلّ طرفٍ بموقفه. وإضافةً الى الفراغ الحاصل في رئاسة الجمهورية والحكومة اجتمع مجلس النواب بتاريخ 18 نيسان/ إبريل 2023 وأقرّ التمديد التقني للمجالس البلدية والإختيارية حتى 31/5/2024،[2] فالبلد حالياً يعيش شبه جمود دستوري.

2. الواقعان الاقتصادي والاجتماعي

أمّا بالنسبة للأزمة الاقتصادية التي لا زالت تتفاقم، وبالإضافة الى ما تمّ ذكره في التقرير السابق، تعمّق حجم الأزمة المالية والاجتماعية. وبحسب تقريرٍ نشرته منظّمة "هيومن رايتس واتش" مطلع العام 2023، فقدت العملة اللبنانية أكثر من 95% من قيمتها بينما زادت أسعار المواد الغذائية بنسبة 483% في كانون الثاني/ يناير 2022 مقارنةً بالعام 2021، وارتفعت أسعار الكهرباء والمياه والغاز بنسبة 595% فأصبحت المرافق الاساسية كالصحة والغذاء بمثابة رفاهية.

ووفقاً لاستطلاع أجرته نفس المؤسّسة بين تشرين الثاني/ نوفمبر2021 وكانون الثاني/ يناير2022 تبيّن أنّ متوسّط دخل الأسرة يبلغ 122 دولاراً، وأنّ 70% من الأسر واجهت صعوبة في تغطية نفقاتها الأساسية، وأنّ 22% منها لم يكن لديها في بعض الأحيان ما يكفي من الطعام في الشهر السابق، وكان تأثير الأزمة أكثر حدّةً على الفئات الهشّة مثل النساء والأطفال والعاملات المهاجرات واللاجئين السوريين والفلسطينيين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة، وكان قطاعا التعليم والاستشفاء أكثر القطاعات تأثّراً.[3]

وأتى مسح القوى العاملة للعام 2022 الذي أطلقته إدارة الإحصاء المركزي ومنظّمة العمل الدولية ليشرح حجم الكارثة الاقتصادية في البلد حيث إنّ العاطلين عن العمل يشكّلون حوالي ثلث اليد العاملة، وأنّ 83% من غالبية الأُسَر المُقيمة في لبنان لا تقوى على الصمود أبداً ولو لشهرٍ واحد في حال فقدان جميع مصادر الدخل، في حين صرّحت قلّة قليلة أنّ بإمكانها الصمود ستّة أشهر أو أكثر دون دخل.[4]

وفي شهر آذار/مارس من العام 2023 بلغت نسبة التضخّم 264%[5] فاحتلّ لبنان المرتبة الأولى في التضخّم عالمياً.[6] وكانت الأمم المتّحدة نشرت في اليوم العالمي للسعادة للعام 2022 تقريراً أظهر أنّ لبنان هو ثاني أتعس دولة بعد أفغانستان.[7]

لقد كان للسياقين السياسي والاجتماعي تأثيرهما على تغيّر مزاج المواطنين وتغيّر أولوياتهم مما انعكس على الفضاء المدَني وعلى أداء الناشطين والمجموعات السياسية وجمعيات المجتمع المدني. لكنّ البحث في الواقعين السياسي والاقتصادي وحتّى الواقع الاجتماعي يتطلّب تقارير منفردة ولذا سنكتفي بهذا القدر وننتقل الى التحدّيات والانتهاكات التي يتعرّض لها المجتمع المدني.

المحوَر الثاني: الحركات النقابية خلال ثورة 17 تشرين وتحدّيات المجتمع المدني

لا شك في أنّ نشاط الحركات النقابية والعمل النقابي يبرزان عند التحدّيات الكبرى التي يواجهها المجتمع فكيف إذا كانت هذه التحدّيات سياسية واجتماعية ومالية كبيرة. غير أنّ للحركة النقابية في لبنان خصائص ظهرت بعد ثورة 17 تشرين سيتمّ استعراضها وبعدها سنتطرق الى التحدّيات التي تواجه المجتمع المدني في لبنان.

1. الحركات النقابية

لقد استطاعت الأحزاب للأسف أن تَقضي على الحركة النقابية في البلد أقلّه منذ الحرب الأهلية التي بدأت في العام 1975 وانتهت في العام 1990، وكذلك في عهد الوصاية السورية - عهد الطائف، وقد انعكس هذا الأمر في ضعف مشاركة النقابات العمّالية في ثورة 17 تشرين (2019)،[8] فكان سبب ضعف تأثير النقابات خلال ثورة 17 تشرين بخلاف الدور الذي لعبه تجمّع قوى الحرّية والتغيير بعد ثورة السودان الذي ساهم في الانتقال السياسي في البلد.[9]

هذا الدور لم يستطع أن يلعبه الاتحاد العمّالي العام المُهيمَن عليه من قبل الطبقة السياسية والذي طالما كان جزءاً من الانقسام السياسي الحاصل في البلد لا سيّما خلال حقبة 14 و8 آذار[10] ما أدّى الى ظهور عدّة حركات نقابية موازية حاولت أن تستعيد دور الحركة النقابية، منها من داخل القطاع العام ومنها من خارجه، وعلى الشكل التالي:

تجمّع "مهنيّون ومهنيّات"

لقد حاول البعض خلال الثورة تكرار تجربة السودان من خلال إنشاء تجمع "مهنيّون ومهنيّات" الذي ضمّ أفراداً من المهن الحرّة الى جانب قطاعات العمل الأخرى، وسعى الى وضع الصراع في خانة الطبيعة الاجتماعية وليس في خانة الهويّات الأوّلية كالطائفة والمنطقة، فبرزت محاولة لتكوين "مهنيّون ومهنيّات أساتذة" يضمّ أساتذة الجامعات في لبنان ولكن للأسف فشل هذا التجمّع بسبب الخلافات السياسية داخله.[11]

العمل النقابي داخل القطاع العام

أمّا بالنسبة للعمل النقابي داخل القطاع العام فقد برزت الهيمنة السياسية عليه والتشتّت بين أركانه حيث تتوزّع الهيئات وروابط القطاع العام على خمس منظّمات أساسية منها هيئة التنسيق النقابية التي تضمّ الأساتذة في التعليم ورابطة موظّفي القطاع العام التي لم تسلم من التدخّل السياسي[12] ما أثّر بشكل جذري على دور العمل النقابي، فلم يكن له أيّ تأثيرفي المشهد العام لا سيما في ظل المطالبات الفردية لأعضاء الروابط بعيداً عن خطاب الإصلاح الشامل. حيث تجلّت هذه المطالب برفع قيمة الرواتب وليس بإصلاح الإدارة، وبرفع قيمة المُنح الاستشفائية وليس بإصلاح المستشفيات الحكومية وبرفع قيمة المُنح التعليمية وليس بإصلاح التعليم الرسمي.

نادي القضاة

في ظل ضعف النقابات تكوّنت تجمّعات لافتة كسرت المحظور قد يكون أهمّها نادي القضاة الذي بدأ في العام 2017 على مجموعات الواتساب من قضاة اعتبروا أنّ السلطة القضائية بما تمثّله في خطر وخرج بعدها الى العلن في العام 2018 وقد استحصل على علمٍ وخبر من وزارة الداخلية والبلديات بتسجيل جمعية لا تبغي الربح في العام 2019 وذلك بعد صراع مع مجلس القضاء الأعلى والسلطة السياسية. فكانت خطوة مهمّة بانتزاع حرّية القضاة بتأسيس جمعيات ونزع حصرية تمثيل القضاة في مجلس القضاء الأعلى وكسر موجب التحفّظ واعتبار القضاء سلطة وليس وظيفة.[13] وقد يكون من إنجازات هذا النادي أنّه أعاد للأذهان منطق أنّ القضاء سلطة وأنّ الشعب هو مصدر السلطات، وقد طالب باستقلال السلطة القضائية كما طالب بالعمل لاسترداد الأموال المنهوبة، واستطاع إعادة الثقة والأمل في السلطة القضائية.[14]

تجمّع نقابة الصحافة البديلة

ومن التجارب النقابية التي ظهرت بعد 17 تشرين أيضاً تشكيل تجمّع نقابة الصحافة البديلة وهو يضمّ عاملات وعاملين في المجال الإعلامي لا تمثّلهم نقابة المُحرِّرين اللبنانيين، أعلنوا الثورة على ما وصلت إليه مهنتهم من وضع ركيك[15]، واستطاع هذا التجمّع لعب دورإيجابي في معركة حرّية التعبير وهو نفس الدور الذي تخلّت عنه نقابة المحرِّرين التي تُسيطر عليها القوى السياسية، وقد تقدّمت المرشّحة اليسار قبيسي بطعنٍ بنتائج الانتخابات الأخيرة التي حصلت في شهر12 من العام 2021 بسبب مخالفات كبيرة،[16] واستطاع التجمّع الانتصارفي معركة قضائية أخرى وذلك بعد أن تقدّمت نقابة المحرِّرين بدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة في بعبدا طالبةً منه إصدارقرار بمنع نقابة الصحافة البديلة من القيام بأيّ نشاط عبر كافّة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية على كافّة الأراضي اللبنانية، ومنعها خصوصاً من نشر أيّ أخبار أو بيانات أو مقالات من أيّ نوع وذلك تحت غرامة إكراهية، ولكنّ القضاء انتصر لحرّية الرأي وأصدر قراراً مُعلّلاً مستنداً على الاتفاقيات الدولية وردّ الطلب.[17] كما كان لهذا التجمّع أيضاً دورٌ ايجابيٌ في حشد الرأي العام ضدّ التجاوزات ومحاولات القمع التي تحصل ضدّ الإعلاميين والناشطين.

لجنة المحامين للدفاع عن المُتظاهرين

وأيضاً في سياق العمل النقابي، ظهرت خلال حراك العام 2015 لجنة سمّيت بـ"لجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين" حيث استمر عمل اللجنة وتصاعد بعد ثورة 17 تشرين من العام 2019. استطاعت هذه اللجنة أن تحمي المتظاهرين والناشطين عبر خوض معركة تطبيق المادّة 47 قبل تعديلها، وتغيير أُسس المرافعة والتقاضي أمام المحكمة العسكرية ومحاولة كبح تجاوزات الأجهزة الأمنية والنيابات العامة وأيضاً تطبيق مبدأ مهمّ وهو حقّ الدفاع.[18]

تجارب انتخابية ناجحة داخل نقابات المهن الحرّة

- **نقابة المحامين**
  لقد استطاعت القوى التغييرية الفوز بمنصب نقيب المحامين في بيروت في العام 2019 حيث استطاع المحامي ملحم خلف الفوز في انتخابات نقابة محاميّ بيروت كمحامٍ مستقلّ خارج أيّ اصطفاف حزبي وسياسي تقليدي[19]، وهذا أمر كان يُعتبر شبه مستحيل قبل ثورة 17 تشرين.

- **"النقابة تنتفض" في نقابة المهندسين في بيروت**

لقد استطاعت لائحة "النقابة تنتفض" وهي مجموعة من القوى التغييرية الانتصار في انتخابات نقابة مهندسي بيروت في العام 2021 وإيصال المهندس عارف ياسين كنقيب للمهندسين.[20]

2. التحدّيات السياسية التي يواجهها المجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني تحدّيات كبيرة تبدأ من خطاب التخوين الى الاغتيال السياسي والتحدّيات المالية:

خطاب التخوين

لا شك في أنّ ثورة 17 تشرين كانت مفاجئة وقد أتت كصفعة لم تستطع الأحزاب السياسية تحمّلها، فبدأت بشيطنة التحركات كلّ على طريقته. وكان في رأس الطليعة حزب الله الذي اتهّم المظاهرات بأنها ممولة من السفارة الأميركية واستخدم مصطلح الـNGOs[21] كدلالة على التبعية الأجنبية والأجندات الخارجية. ويستمر مسلسل التخوين منذ إنطلاق الثورة وحتّى يومنا هذا[22]، حيث إنّ الحزب وعند بداية التظاهرات أقفل مداخل ومخارج الضاحية الجنوبية لبيروت مركز نفوذه الرئيسي ومنع الناس من المشاركة في التظاهرات إضافةً الى مهاجمته ساحة الشهداء ورياض الصلح بما عُرف يومها بـ"الغزوة" وقامت بعض المجموعات بتكسير وحرق الخيم والاعتداء على المتظاهرين السلميين. وقد عُرفت هذه المجموعات بما يسمّى "أهالي المنطقة".[23]

وقد تنامى خطاب التخوين من مختلف أحزاب السلطة السياسية وأصبح شاملاً للبلد كلّه حيث لم تخلُ منطقة لم يتعرّض فيها أحد الناشطين لاعتداء ولم يبقَ أيّ حزبٍ سياسي إلّا ومارس مناصروه قمعاً في مناطق نفوذه.

وقد استخدمت الأحزاب كلّ أوراقها لقمع الناشطين ابتداءً من الضغط الاجتماعي الى التهديد الكلامي داخل وخارج لبنان أو الإيذاء الجسدي أو الضغط المالي أو حتّى التحرّش، وطبعاً تمّ استخدام الأجهزة الأمنية[24] في هذه المعركة. ولا شك في أنّ انهيار منظومة الحماية الاجتماعية في البلد ساهمت في تمكين الأحزاب

من السيطرة السياسية عبر الزبائنية التي تُتيحها المساعدات المالية للأفراد وحلولها محلّ الدولة خلال أزمة كورونا. كلّ هذه العوامل ساهمت في الضغط على الناشطين والمجموعات السياسية التي تشكّلت خلال ثورة 17 تشرين وتنادي بدولة القانون والعدالة والمساواة، وبرزت محاولة تحميلهم وزر الانهيار.

وقد ساهم هذا النمط السياسي في تصاعد خطاب التخوين والكراهية ضدّ الآخر لا سيّما ضدّ الناشطين السياسيين واللاجئين والنساء ومجتمع ميم حيث تمّ استعمال القنوات التلفزيونية وخاصةً البرامج السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك لبثّ خطابات الكراهية والعنصرية.[25]

الاغتيال السياسي

وخير مثال على نتيجة خطاب التخوين والكراهية هو ما تعرّض له الناشط السياسي والمفكر الراحل لقمان سليم الذي تمّ اتهامه بالخيانة والعمالة لإسرائيل وتمّ نشر إشاعات عن حياته الشخصية ولصق ملصقات على حائط منزله ومركز أمم التي أسسّها[26] مكتوب عليها "المجد لكاتم الصوت" في إشارة الى التهديد بالاغتيال[27] الذي تمّ في 4 شباط من العام 2021 في منطقة العدوسية في الجنوب دون معرفة هوية قاتله حتّى الآن ما حدا بالمقرّر الخاص المعنيّ بالقتل خارج القانون، والمقرّر الخاص المعنيّ باستقلالية عمل القضاة والمحامين، والمقرّر الخاص المعنيّ بحرّية الرأي والتعبير، والمقرّر الخاص المعنيّ بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الى إصدار بيان أعربوا فيه جميعاً عن قلقهم جراء بطء التحقيقات وحثّوا السلطات اللبنانية على ضمان معاقبة المرتكبين، وكان هناك إشارة الى بروتوكول مينيسوتا[28] حول التحقيق في جرائم القتل خارج القانون حيث إنّ هذا البروتوكول يُطبّق أيضاً على المجموعات خارج الدولة والميليشيات في أماكن سيطرتها.[29] من كلّ ما ورد لا شك في أنّ جريمة اغتيال الناشط لقمان سليم هي جريمة سياسية بامتياز سببها عدم قيام الدولة بدورها وعدم معاقبة أيّ مجرم ارتكب جريمة سياسية وعدم منع خطاب الكراهية وعدم بسط سلطتها الأمنية والقانونية على كامل الأراضي اللبنانية.

3. التحدّيات المالية التي يواجهها المجتمع المدني

لقد أعلن المقرّر الخاص المعنيّ بالفقر بعد زيارته الى لبنان في 21 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2021 إنّ لبنان دولة فاشلة، علماً أنّ الأزمة المالية تسوء يوماً عن يوم وتعدّ من بين أكبر الانهيارات الاقتصادية عبر التاريخ، من انهيار العملة اللبنانية والاقتصاد وانهيار الإدارات الرسمية وكلّ المنظومة الاجتماعية وقطاعي التعليم والاستشفاء وانفجار 4 آب وما تبع كلّ ذلك من تبديد أموال المودعين عبر تهريب الأموال الى الخارج ودعم مشبوه للبضائع استفاد منه بعض التّجار والمهربين ما أوصل البلد الى انهيارٍ كامل.

لقد تضاعفت نسبة الفقر في لبنان ما بين عامي 2018 و2019 من 42% الى 84% ما جعل أكثرية اللبنانيين يعتمدون على المساعدات الإنسانية تماماً كما اللاجئين السوريين، حيث هناك خلاف بين المموّلين الدوليين حول الاستراتيجية المقضي استعمالها للمساعدات الإنسانية والمستفيدين منها في ظلّ غياب مفهوم موحّد للأزمة التي يعيشها لبنان حيث إنّ عدم التنسيق بين المموّلين يؤدّي الى هدر الوقت والجهود لا سيّما وقد انعكست البيروقراطية على عمل المنظّمات المحلّية.[30]

وأتت الحرب الأوكرانية الروسية لتزيد الأمور تعقيداً حيث سببت ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وتأثّر العديد من بلدان الشرق الأوسط بها خاصةً لبنان الذي يعتمد في جزءٍ كبيرٍ من سلّته الغذائية على هذين البلدين.[31] ولا يمكن فصل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على وضع الجمعيات في لبنان حيث تقلّص تمويلها، وقد أفادت بعض الجمعيات

عن توقّف بعض المشاريع بعد بدء هذه الحرب لاضطرار معظم المموّلين تحويل تمويلهم للملف الأوكراني.

لا شك في أنّ القمع المتصاعد الذي تعرّض له المتظاهرون إضافةً الى الأزمة المالية والتحدّيات الاقتصادية انعكس سلباً على الناس وعلى رغبتهم بالتجمّع والتظاهر وحتّى على خطابهم السياسي، فتحوّل خطاب الشارع من خطاب سياسي ومطالبة بإسقاط النظام الطائفي الى مطالبات تتعلّق بحياة الناس اليومية مثل الكهرباء والغذاء والمياه والوقود. ولا شك أيضاً في أنّ أزمة فيروس كورونا وانفجار مرفأ بيروت وما رافقه من خيبات أمل لدى اللبنانيين عوامل زادت الوضع سوءاً وغيّرت الخطاب الذي انطلق في 17 تشرين 2019،[32] وأيضاً كان للهجرة الكثيفة والرغبة في الهجرة أثر سلبي على الحركة المطلبية في البلد حيث إنّ أعداد المهاجرين في ارتفاع ولم يكبحها إلّا فيروس كورونا وإقفال جميع الحدود. حتّى ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت رائجة في لبنان.[33]

كما أنّ تلاشي الطبقة الوسطى بفعل انهيار العملة الوطنية، والتضخّم الكبير والركود الاقتصادي وازدياد الهجرة وتراجع المداخيل في لبنان هي أيضاً عوامل أثّرت على الحركة المطلبية في البلد[34] كما على عمل المجتمع المدني الذي أُجبر على مجاراة شروط الجهات المانحة وأولويات الناس حيث حوّل العديد من الجمعيات عمله الى الأعمال الإغاثية أو دعم المشاريع الصغيرة أو التدريبات، ونشأ العديد من الجمعيات التي تُعنى بهذا الخصوص لا سيّما بعد انفجار الرابع من آب 2020 حيث اضطرت منظّمات المجتمع المدني والأحزاب أن تحلّ محلّ الدولة في تقديم الخدمات.[35]

المحوَر الثالث: الانتهاكات ضدّ الفضاء العام

لقد زاد التعدّي على حرّية التعبير بعد ثورة 17 تشرين كما زادت عمليات القمع خلال المظاهرات التي كانت تُقلق السلطة السياسية. وسنتناول هنا الانتهاكات ضدّ حرّية التعبير وحرّية التجمّع.

1. الانتهاكات ضدّ حرّية التعبير

انتهاك حرّية الصحافيين والناشطين والتضييق على الفضاء الافتراضي

لقد تراجعت حرّية التعبير في عهد الرئيس السابق ميشال عون حيث بات لبنان يقترب من مصاف الدول الاستبدادية والبوليسية، وقد وثّق مركز "سكايز" أكثر من 800 انتهاك ضدّ الحرّيات الإعلامية والثقافية في لبنان بين العامين 2016و2022. وتنوّعت الانتهاكات بين اغتيالات، وهجوم مسلّح على ممتلكات إعلامية، واعتداء على صحافيين وناشطين من قِبل جهات رسمية وغير رسمية، استدعاء واستجواب صحافيين وناشطين، تهديد وتنمّر، قضايا أمام المحاكم تتعلّق بحرّية التعبير، رقابة رسمية وغير رسمية على الأعمال الثقافية والنشاطات، حجب محتوى إلكتروني، حكم بالسجن بحقّ صحافيين، أحكام من قِبل المحاكم غير المختصّة كالمحكمة العسكرية، توقيف واحتجاز صحافيين وناشطين ومواطنين، إضافةً إلى استخدام القوّة المُفرطة والعنف غير المسوّغ بحقّ المتظاهرين وبحقّ المصوّرين والصحافيين والمراسلين، وكذلك محاكمة عشرات المتظاهرين والناشطين أمام المحكمة العسكرية.

تصاعدت وتيرة الاستدعاءات بحقّ الصحافيين والناشطين والمواطنين من قِبل النيابة العامة التمييزية والأجهزة الأمنية المختلفة، من مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، وأمن الدولة، والمباحث الجنائية وحتّى

الأمن العام اللبناني وشعبة المعلومات. وكانت معظم الاستدعاءات على خلفية شكاوى "قدح وذمّ وتحقير" بحقّ السياسيين والأجهزة الأمنية.

واستندت في ملاحقاتها إلى النصوص القانونية الجزائية المتعلّقة بالقدح والذمّ في قانون العقوبات اللبناني وقانون القضاء العسكري وقانون المطبوعات.

وسجلّ لبنان تراجعاً واضحاً في "التصنيف العالمي لحرّية الصحافة"، والذي تُصدره منظّمة "مراسلون بلا حدود"، فبعد أن حلّ لبنان في المرتبة 98 في العام 2016، حلّ في العام 2022 في المرتبة 130 بين 180 دولة، متراجعاً 32 مرتبة عن العام 2016.[36]

والجدير ذكره أنّ الدولة اللبنانية امتنعت في العام 2020 عن توقيع بيان "التحالف من أجل حرّية الإعلام" الذي طالب الدوَل الأعضاء بتوفير مزيد من الحرّية للصحافيين وضمناً من هم في الفضاء الرقمي. وأيضاً في العام 2022 رفضت الدولة اللبنانية توقيع بيان للتحالف نفسه يدعو الى حماية الإعلاميات والصحافيات، حيث أكدّ إعلاميون أنّهم يتعرّضون لضغوط وانتهاكات من قبل مراجع أمنية وسياسية وقضائية واقتصادية (رجال أعمال، معلنون ونافذون) ودينية وإدارية (إدارة المؤسّسات الإعلامية نفسها). [37]

أمّا قانون المطبوعات الذي يخضع له الصحافيون، فإنه لا يؤمّن الحدّ الأدنى من شروط المحاكمة العادلة إذ إنّ محكمة المطبوعات هي محكمة استثنائية يتمّ التقاضي فيها على درجتين.

إنّ جرم القدح والذمّ هو أداة لإسكات الصحافيين والناشطين وكلّ محاربي الفساد وقد استعملت هذه الدعاوى لإخافة الناس وترهيبهم.[38] ولقد تمنّعت الدولة اللبنانية عن إلغاء هذه العقوبة من قانون العقوبات على الرغم من عدّة توصيات دولية في هذا الخصوص منها التوصية الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة بعد مناقشة لبنان لتقريره المتعلّق بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية في العام 2018[39] حيث إنّه وفقاً لمنظّمة "هيومن رايتس وتش" يتعرّض الصحافيون والناشطون الذين ينتقدون النخبة الحاكمة الى تهديدات من قبل جهات خاصّة، وأنّ السلطات إمّا غير راغبة أو عاجزة عن حمايتهم، وأيضاً من قبل السلطات الحكومية مباشرة[40] حيث اعتبرت أيضاً أنّ حرية التعبير في لبنان تتعرّض للهجوم حيث تعرّض العديد من الصحافيين للتهديد أو الملاحقة القانونية بجرم القدح والذمّ ولكن كان أخطرها اغتيال الناشط والمفكّر لقمان سليم.[41]

ويستمر انتهاك حرّية التعبير وقمع الصحافيين في ظل استدعاءات مُمنهجة عبر استدعاء الصحافيين، مثل ادّعاء القاضي غسان عويدات على الصحافي جان قصير وإحالة ملفّه الى جهاز أمن الدولة للتحقيق معه خلافاً للقانون بغية ترهيبه في ظل سمعة هذا الجهاز السيئة نتيجة انتهاكاته المتكرّرة لحقوق الإنسان،[42] الى استدعاء الصحافية لارا البيطار أمام مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية بدعوى تقدّم بها حزب القوات اللبنانية على خلفية مقال نشره موقع "مصدر عام،"[43] وتهديد موقع "درج" بالمقاضاة من قبل المصرفي مروان خير الدين وهو أحد الأشخاص الذين يتمّ التحقيق معهم من قبل القضاء الفرنسي في جرائم فساد مالي.[44]

حتّى أنّ النيابات العامة تشارك في عملية القمع هذه عبر عدم تطبيق قانون المطبوعات وإحالة الملف الى مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية أو الى أجهزةٍ أمنية أخرى مثل أمن الدولة حيث هناك يمكن توقيف الصحافيين والناشطين والضغط عليهم لإزالة المنشور وتوقيع تعهّد وذلك بمخالفةٍ واضحة للمادّتين 29 و30 من قانون المطبوعات اللتين تنصان بما فيه على أنّه إذا اقتضت دعوى المطبوعات تحقيقاً "فعلى قاضي التحقيق أن يقوم به."

كلّ هذه التجاوزات تحصل في ظلّ صمت نقابة

المحرّرين اللبنانيين التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية، وهي التي تتحكّم بجدول الانتساب وتُصدر بطاقة الصحافة التي يطلبها مكتب الجرائم المعلوماتية للتثبّت من الصفة وإحالة ملف الشكوى الى القضاء للتحقيق بدل أن يتولّى بنفسه التحقيقات.

هذه النقابة كما ذكرنا أعلاه حاولت قمع صحافيين لا يدورون في فلكها فتقدّمت ضدّ تجمّع نقابة الصحافة البديلة بدعوى قضائية أمام قاضي الأمور المستعجلة في بعبدا.

انتهاك حرّية التعبير لدى نقابة محامي بيروت

وأيضاً لا بدّ من الإضاءة على التطوّر المقلق الذي شهدته نقابة المحامين في بيروت عبر تعديل نظام آداب مهنة المحاماة في مخالفةٍ واضحة لقانون حقوق الإنسان الدولي عبر تقييد حرّية المحامين في التعبير، والتعدّي على مساحاتهم الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي كضربة إضافية لمكافحي الفساد والمدافعين عن حقوق الإنسان، فوفقاً للمادّة 39[45] بعد التعديل أصبح يُمنع على المحامي مناقشة حتّى القضايا الكبرى التي تهمّ المجتمع دون إذن مسبق من نقيب المحامين، وأيضاً ووفقاً للمادّة 41[46] أصبح المحامي ملزماً أن يستحصل على إذنٍ مسبق من نقيب المحامين، بأيّة وسيلة متاحة، للاشتراك في ندوة أو مقابلة ذات طابع قانوني عام تُنظّم عبر وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية أو المجموعات" على أن يحدّد في طلبه زمانها وموضوعها واسم الوسيلة "بلُغة تشبه الى حدّ ما العلم والخبر الذي يُقدّم لوزارة الداخلية للاستحصال على إذنٍ بالتظاهر."

ولا يُترجم استدعاء المحامي نزار صاغية المدير التنفيذي للمفكرة القانونية من قبل مجلس النقابة وغيره من المحامين للتحقيق معهم إلّا في سياق تضييق الحريات لا سيّما بعد أن رفع صاغية من حدّة انتقاده لهذا التعديل معتبراً إياه تعدٍّ على حقٍّ طبيعي وهو الحقّ بالتعبير ومحاولة تقييد لمجموعة من المحامين الناشطين الذين يُزعجون السلطة السياسية والنظام برُمّته، لا سيّما أنّه تقدّم بطعن ضدّ هذا التعديل أمام محكمة الاستئناف المدنية في بيروت.[47]

انتهاك حرّية التعبير لدى القضاة

وفي سياق التضييق على حرّية التعبير صدر تعميمٌ عن وزير العدل هنري الخوري "يمنع القضاة من الظهور الإعلامي أو اتخاذ أيّ موقفٍ علني عبر أيّ منصّةٍ إعلامية أو إلكترونية أو غيرها من دون الحصول على إذنٍ مُسبق من المرجع المختصّ،"[48] وأيضاً في تعميمٍ مستقلّ مَنعَهم من السفر أو التواصل مع أيّ جمعيةٍ أو مشاركةٍ في أيّ ندوةٍ داخل وخارج لبنان دون إذنٍ مُسبق،[49] في محاولةٍ لتقييد القضاة وإلزامهم بموجب التحفّظ واسترجاع ما استطاع نادي القضاة تحقيقه.

2. الانتهاكات ضدّ حقّ التجمّع

طالت الانتهاكات ضدّ حقّ التجمّع المتظاهرين منذ العام 2015 ومجتمع ميم وبعض المجموعات السياسية العربية واللاجئين السوريين.

الانتهاكات ضدّ المتظاهرين

منذ بدء الاحتجاجات اعتمدت قوى الأمن مبدأ القوّة في فضّ الاحتجاجات في بيروت وطرابلس حيث تمّ إطلاق القنابل المُسيلة للدموع وخراطيم المياه لفضّ التظاهرات،[50] ولكنّ اللّافت كان العنف المفرط الذي حصل ضدّ المتظاهرين خلال فضّ تظاهرة 8 آب من العام 2020 التي حصلت للتنديد بانفجار مرفأ بيروت حيث تعرّض المتظاهرون لإصابات خطيرة ودائمة وقد وصل عدد الإصابات الى المئات[51] واعتبرت منظّمة العفو الدولية أنّ قوات الأمن أساءت استعمال معدّات فرنسية، تلك المعدّات والأسلحة لم تتناسب مع مبدأ الضرورة والتناسب كما لا يجب استخدامها من

قبل موظّفي إنفاذ القانون.[52]

لا شك في أنّ القمع منذ بداية 17 تشرين رافقه جرائم تعذيب ومعاملة سيئة أثناء التوقيف والنقل وأحياناً أثناء التحقيق حيث تمّ الإخفاء القسري لعددٍ من الناشطين في طرابلس وتعذيبهم[53] وحتّى في بيروت، فالعنف كان إحدى الوسائل المستعملة لقمع الثورة حيث تعرّض أيضاً نساء وقُصّر للعنف وأيضاً صحافيون وإعلاميون. وكان اللافت أنّ مدنيين تابعين لأحزاب شاركوا بعمليات العنف ضدّ المتظاهرين،[54] ولكن لم تتمّ محاسبة أيّ من المرتكبين من قبل القضاء وبالأخص في جرائم التعذيب حيث خالفت النيابة العامة التمييزية قانون منع التعذيب رقم 65/2017 بإحالة الشكاوى التي تقدّم بها محامون من لجنة الدفاع عن المتظاهرين الى مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بدل القضاء العدلي، وأيضاً النيابة العامة العسكرية خالفت بدورها القانون وأحالت الشكاوى الى الأجهزة الأمنية المُرتكبة للتحقيق فيها وبعدها تمّ حفظ الملف[55] دون محاسبة أيّ شخص.

لقد تمّ استعمال المحكمة العسكرية كوسيلة لترهيب المتظاهرين حيث إنّ النيابات العامة العسكرية ادّعت بطريقة عبثية ودون أيّ إثبات ضدّ المتظاهرين واتّهمتهم بمعاملة قوى الأمن بشدّة أو بعدم فضّ التظاهرات سلمياً أو بالنيل من هيبة الجيش[56] وغيرها من المواد القانونية التي تُعطي المحكمة العسكرية الصلاحية للتحقيق والحكم لما لهذه المحكمة من سلطة ترهيبية ضدّ المدنيين، وما الحكم على الممثّلة الكوميدية شادن فقيه من قبل المحكمة العسكرية إلّا خير دليل على هذا المنطق.[57]

الانتهاكات ضدّ مجتمع ميم

وأيضاً في إطار التضييق على حقّ التجمّع، تمّ إلغاء حفلة فرقة "مشروع ليلى" في جبيل باعتبار أنّ هذه الفرقة تشجّع على المثلية الجنسية وتمسّ بقيّم المجتمع وتتعرّض للمعتقدات الدينية المسيحية وذلك بعد تدخّلٍ ديني واضح للضغط على لجنة المهرجان لإلغاء الحفل.[58] وفي نفس السياق تمّ منع مجتمع ميم من التجمّع حيث وجّه وزير الداخلية رسالة عاجلة الى المديرية العامّة لقوى الأمن الداخلي والأمن العام تتضمّن تعليمات واضحة بمنع تجمّعات تهدف الى الترويج للشذوذ الجنسي، برسالة مبنيّة على أسبابٍ فضفاضة وغامضة في مخالفةٍ واضحة للدستور اللبناني وحرّية التعبير وحقّ التجمّع[59] وذلك على الرغم من صدور قرار من مجلس الشورى يوقف قرار الوزير الذي يمنع هذه التجمّعات.[60]

الانتهاكات ضدّ مجموعات سياسية عربية

وفي سياق منع التجمّع، منع وزير الداخلية أيضاً مجموعة من المعارضين البحرينيين من تنظيم نشاطين في بيروت باعتبار أنّ هذا التجمّع يُسيء الى العلاقات مع دولة البحرين ودول الخليج.[61]

الانتهاكات ضدّ اللاجئين السوريين

ويقتضي الإضاءة بشكلٍ خاص على الانتهاكات الجسيمة التي طالت وتطال اللاجئين السوريين من خطاب عنصري وكراهية لا توصف من قبل السياسيين الى حدّ اتّهام اللاجئين بأنهّم سبب الأزمة في لبنان، والى الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية والجيش بحقّهم.

لقد تنامت حدّة هذا الخطاب بعد تدهور الوضع الاقتصادي في الشارع بتأجيج يقوم به بعض السياسيين ووسائل الإعلام ولا سيّما في ظل نشر أخبارٍ كاذبة عن المبالغ التي يتقاضاها اللاجئون من المفوضية السامية للاجئين في الأمم المتّحدة ومن المانحين. هذه الإشاعات جعلت المجتمع المُضيف يحقد على اللاجئين باعتبارهم سبب الأزمة والنظر إليهم على أنهّم ينافسونه في لقمة العيش. كلّ هذا يحصل عن سبق إصرارٍ وتصميم من قبل بعض السياسيين والأجهزة الأمنية لتشتيت انتباه

الناس عن القضايا الحقيقية الحاصلة في البلد، ولكن للأسف لم تتّخذ المفوّضية أيّة خطوة جادّة في هذا الخصوص لإطلاع الرأي العام حول كلّ تفاصيل ملف اللجوء.

ولكن من أشنع الانتهاكات ضدّ اللاجئين هو تقييد حقّهم في التنقّل والتمييز ضدّهم من قبل بعض البلديات في لبنان التي حصرت حقّ تنقّل اللاجئين ضمن ساعات محدّدة خلال النهار ومنعهم من الخروج مساءً تحت طائلة المسؤولية، حيث تمّ اتخاذ قرارات منع تجوّل من قبل عشرات البلديات في لبنان[62] وهي ظاهرة قديمة تتجدّد كلّما استعَر الخطاب المناهض للاجئين باعتبار أنّ لبنان يتعرّض للاحتلال من قبل اللاجئين السوريين تحت شعار "منازلنا ليست للغرباء." [63] وللأسف ما زال وضع اللاجئين يتعقّد مع الوقت والخطاب العنصري ضدّهم يستعِر كلّما اقترب مؤتمر المانحين وتزداد حدّة المضايقات ضدّهم عاماً بعد عام كلّما زادت الأزمة المالية والاقتصادية من حدّتها.

المحوَر الرابع: الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

لبنان ينحدر على كلّ الصعد السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظلّ ترهّل الإدارة وعجز الدولة عن تقديم أدنى الخدمات الاجتماعية والبطالة الهائلة.

وللأسف أصبح انتهاك حقوق الإنسان وغياب المحاسبة هما المبدأ، وبات التعدّي على الحرّيات الأساسية والعامة سياقاً تقوم به الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية بغطاءٍ من بعض القضاة، ولكنّ المخيف هو هذا العمل الممنهج لقمع الناشطين الذي يزداد كلّما زادت الحركة الاعتراضية في البلد في محاولةٍ لإعادة عقارب الساعة الى الوراء الى حقبة تُشبه حقبة الوصاية السورية حيث كانت الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية التابعة لها تقوم بالتضييق على الناشطين وتقمعهم وتمنعهم من التعبير والتجمّع.

ولكنّ الملفت أنّ المجتمع لم يخضع حتّى الآن رغم كلّ الظروف الصعبة، ولا زالت هناك أصوات تطالب ببناء الدولة والمؤسّسات وبفصل الدين عن الدولة، ولا زال هناك ناشطون يدعمون بعضهم بعضاً عند كلّ حدث يمّس بحرّية التعبير، ولا زال المجتمع المدني يحارب خطاب الكراهية ويحاول تسليط الضوء على المشاكل الحقيقية في البلد. وطالما هناك صوتٌ معترض هناك أمل.

توصيات

1. تنفيذ التوصيات الدولية الصادرة عن هيئات المعاهدات

يجب على الحكومة وضع خطّة شاملة لتنفيذ التوصيات الدولية الصادرة عن هيئات المعاهدات حيث انضمّت الدولة اللبنانية لستّ معاهدات وتمّ إصدار العشرات من التوصيات عند مناقشة الاتفاقيات التالية:

- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة وقد صدر عن اللجنة المعنية توصيات ختامية بتاريخ 30/5/2017[64] بعد أن تمّ مناقشة تقرير الدولة اللبنانية.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقد صدر عن لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة ملاحظات ختامية بتاريخ 9/5/2018[65] بعد مناقشة تقرير الدولة اللبنانية.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري وقد صدر عن اللجنة المعنية توصيات ختامية بتاريخ 1/9/2021 بعد أن تمّ مناقشة تقرير الدولة اللبنانية.[66]
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وقد صدر عن اللجنة المعنية ملاحظات ختامية بتاريخ 24/11/2015 بعد مناقشة تقرير الدولة اللبنانية.[67]
- بالإضافة الى التوصيات التي تصدر عن الدول خلال مناقشة الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان.
- وهنا يقتضي دعم هيئة إعداد التقارير ومتابعة التوصيات الصادرة بموجب المرسوم رقم 3268

تاريخ 19/6/2018 التي أُنيطت بها هذه المهمّة، وذلك عبر إنشاء نظام داخلي لها وتأمين أمانة سر متفرّغة وتمويل لإقامة نشاطات وتدريب الأعضاء والموظّفين ودفع بدلات السفر للوفد لتمثيل الدولة خلال مناقشة التقارير.

- الإسراع في التحقيقات في قضية اغتيال الناشط والمفكّر لقمان سليم وفقاً لما جاء في بيان عدد من المقرّرين الخاصين.
- إصلاح في البنى الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للمعايير الدولية.
- ورشة عمل تشريعية لإصدار قوانين تعزّز حقوق الإنسان.
- دعم الهيئات المستقلّة التي تمّ إنشاؤها من قبل الحكومة.

الهوامش

1 ولادة التغيير السياسي وتراجع الأحزاب. وليد حسين. https://shorturl.at/koAR5

2 فرانس 24: مجلس النواب يؤجل موعد الانتخابات البلدية للمرّة الثانية وسط أزمة سياسية متواصلة. https://shorturl.at/qsxR7

3 هيومن رايتس واتش- التقرير العالمي 2023 "أحداث لبنان 2022." https://shorturl.at/UYZ57

4 إدارة الإحصاء المركزي ومنظّمة العمل الدولية أطلقتا نتائج مسح القوى العاملة في لبنان لسنة 2022. https://shorturl.at/vyBF9

5 معدّل التضخّم في لبنان. https://tradingeconomics.com/lebanon/inflation-cpi

6 Lebanon, Argentina, Zimbabwe countries with highest inflation in Feb. April 2023. https://shorturl.at/dvCIP

7 Marnie Hunter, "The world's happiest countries for 2023." CNN, March 2023. Link

8 Rima Majed, Lea Abou Khater. Lebanon's October revolution: Who Mobilized and Why? The Asfari Institute for Civil Society Citizenship. Link

9 مبادرة الإصلاح العربي، بين أهمّية الدور وتحدّيات التنظيم والتمثيل: "النقابات المهنية المستقلّة في العالم العربي." https://shorturl.at/fGUZ5

10 Le Commerce du Levant, "Lebanese Protests: The Missing Trade Unions," Nada Maucourant Atalla. https://www.lecommercedulevant.com/article/29632-lebanese-protests-the-missing-trade-unions

11 مبادرة الإصلاح العربي: النقابات والتجمّعات المهنية في لبنان: قراءة في ظلّ الحراك الشعبي. جميل معوض. https://shorturl.at/tNPRX

12 المرصد اللبناني لحقوق العمّال والموظفين، العمل النقابي في القطاع العام: ما بين التشتّت وهيمنة أحزاب السلطة. https://lebaneselw.com/category/102/item/3365

13 المفكرة القانونية، أهم الحراكات الحقوقية 2018: نادي قضاة لبنان خرج الى الواقع، نزار صاغية. https://shorturl.at/cerDQ

14 المفكرة القانونية، محطّات أساسية في حياة نادي قضاة لبنان: هذا ما أنجزته هيئته الإدارية الأولى، فادي ابراهيم. https://shorturl.at/vVWXZ

15 صفحة تجمّع نقابة الصحافة البديلة على تويتر. https://twitter.com/nakababadila?lang=ar

16 صحيفة المدن الإلكترونية، نقابة الصحافة البديلة تطعن بنتائج انتخابات نقابة المحرّرين. https://shorturl.at/qvX16

17 موقع العربي الجديد، قاض لبناني ينتصر لحرّية التعبير ويرفض حظر نشاط نقابة الصحافة البديلة. https://shorturl.at/vCLMN

18 المفكرة القانونية، محامو لجنة الدفاع عن المتظاهرين: أيّ تصورات لدورهم ودور نقابتي المحامين؟ لور ايوب، غيدة فرنجية. https://shorturl.at/sLNZ8

19 ملحم خلف نقيبا للمحامين في بيروت... أولى ثمار ثورة 17 تشرين. https://shorturl.at/agkoz

20 "النقابة تنتفض" تفوز بـ"مهندسي بيروت". ريتا الجمال، العربي. https://shorturl.at/agxEN

21 سؤال نصرالله عمن يموّل التظاهرات يدفع مغردين للتذكير بفيديو اعترافه بميزانية حزب الله الإيرانية. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/10/26/hassan-nasrullah-funding-lebanon-demonstrations-social-reactions العربية

22 نداء الوطن، تخوين 17 تشرين إذا عُرف السبب، بشارة شربل. https://shorturl.at/gFJM2

23 المفكرة القانونية، موقعة تكسير خيم المعتصمين في وسط بيروت: تفاصيل اعتداء منسّق وموجّه، ماهر الخشن. https://shorturl.at/rAKP2

24 رصيف، تهديد وابتزاز وخلق عداوات اجتماعية ثمن معارضة الأحزاب الطائفية في لبنان، حسين مهدي. https://shorturl.at/kpOY8

25 Skeyes Center for Media and Cultural Freedom Samir Kassir Foundation, 730 Days of Hate, Widad Jarbouh, Jad Safwan, Jad Hani. https://www.skeyesmedia.org/documents/bo_filemanager/730-days-of-hate-EN-IMeCS.pdf

26 Skeyes Center for Media and Cultural Freedom Samir kassir Foundation ,the Online Hate Network around Lokman Slim: one year later by Karim Safieddine. https://www.skeyesmedia.org/en/News/News/10-02-2022/9866&types=2

27 ميغافون، المجد لكاتم الصوت، سامر فرنجية. الرابط

28 The Minnesota Protocol on the Investigation of Potentially UNLAWFUL DEATH (2016). https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/MinnesotaProtocol.pdf

29 Lebanon: UN Experts concerned at slow progress in investigation and continued impunity for killing of prominent intellectual Lokman Slim. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/02/lebanon-un-experts-concerned-slow-progress-investigation-and-continued

30 Center for Strategic & International Studies, Lebanon's Growing Humanitarian Crisis, brief by Will Todman and Caleb Harper. https://www.csis.org/analysis/lebanons-growing-humanitarian-crisis

31 مدوّنات البنك الدولي، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الرابط

32 النهار، التغيير في لبنان فكرة تصدّعت في العام 2022... ولم تسقط، محمود فقيه. الرابط

33 الحرّة، اللبنانيون وحلم الهجرة، الأرقام تكشف الواقع، أسرار شبارو. الرابط

34 المدن، حقائق الفقر في لبنان، تضخّم المعدومين وتبخّر الطبقة الوسطى، بلقيس عبد الرضا. الرابط

35 Beirut Urban Lab, Is Lebanon Becoming Another Republic of the NGOs? Mona Fawaz and Mona Harb. https://beiruturbanlab.com/en/Details/697

36 مركز الدفاع عن الحرّيات الإعلامية والثقافية (سكايز) مؤسّسة سمير قصير "العهد القوي على الحرّيات،" وداد جربوع. تشرين الثاني 2022.

37 نقابة الصحافة البديلة، الحرّيات الإعلامية في لبنان صراع على الهامش، دجى داوود. https://qrco.de/bdvivO

38 هيومن رايتس واتش، لبنان: قوانين القدح والذمّ لإسكات المنتقدين. https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/15/334837

39 International Covenant on Civil and Political Rights, "Concluding observations on the third periodic report of Lebanon," United Nations, May 2018. Link

40 هيومن رايتس واتش، التقرير العالمي 2022، أحداث لبنان 2021. الرابط

41 هيومن رايتس واتش، حرّية التعبير في لبنان تتعرّض للهجوم، آية مجذوب. https://www.hrw.org/ar/news/2021/05/04/378645

42 المدن، أمن الدولة يستدعي ميغافون بسبب مقال تناول عويدات. الرابط

43 صفحة تجمّع نقابة الصحافة البديلة على تويتر. الرابط

44 درج، عن الانذار الذي وجّهه إلي مروان خير الدين، هلا نصر الدين. https://daraj.media/107299/

45 المادّة 39 بعد التعديل: على المحامي أن يمتنع عن استخدام أيّ وسيلة من وسائل الإعلام والإعلان والاتصالات، المرئية والمسموعة والمقروءة، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع والصفحات والشبكات الإلكترونية على أنواعها، كمنبرٍ للكلام أو البحث أو المناقشة في الدعاوى العالقة أمام القضاء، الموكلة إليه أو لسواه من المحامين، ملتزماً المرافعة والمدافعة أمام المراجع القضائية ذات الاختصاص، مع حفظ حقّ الرد للمحامي المكرّس قانوناً بعد أخذ موافقة النقيب. يُستثنى من ذلك القضايا الكبرى التي تهمّ المجتمع بعد أخذ موافقة النقيب.

46 الفقرة الأولى من المادّة 41 بعد التعديل:1. على المحامي أن يستحصل من نقيب المحامين، بأيّة وسيلة متاحة، على إذنٍ مُسبق للاشتراك في ندوة أو مقابلة ذات طابع قانوني عام تنظّمها إحدى وسائل الإعلام او وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية أو المجموعات، على أن يُحدّد في طلبه زمانها وموضوعها واسم الوسيلة.

47 المفكرة القانونية، "آداب المحامين" تهدّد حرّياتهم ومعها الخطاب الحقوقي، نزار صاغية. الرابط

48 تعميم وزير العدل اللبناني بهذا الخصوص. https://www.imlebanon.org/2023/05/04/judges-media/

49 التعميم الثاني غير منشور.

50 هيومن رايتس واتش، التقرير العالمي لعام 2022، أحداث لبنان 2021. الرابط

51 العربية، احتجاجات لبنان، قتيل و238 إصابة باشتبكات عنيفة. الرابط

52 Amnesty International, "Lebanon: No Accountability for Security Forces Crackdown on Protesters Since 2019." Link

53 العربية، احتجاجات لبنان، قتيل و238 إصابة باشتبكات عنيفة. الرابط

54 المفكرة القانونية، العنف والتعذيب في وجه الانتفاضة الشعبية: جرائم بحقّ المتظاهرين، نور حيدر. الرابط

55 المفكرة القانونية، كلمة المحامي فاروق المغربي في المؤتمر الصحفي: كيف تعامل القضاء مع شكاوى ضحايا التعذيب خلال الانتفاضة؟ الرابط

56 المفكرة القانونية، المتظاهرون في وجه النيابة العامة العسكرية: ادعاءات سياسية لقمع المعارضة، لور ايوب. الرابط

57 Amnesty International, Lebanon Report 2022. Link

58 النهار، ممنوع تفوت عجبيل، مشروع ليلى تعيد جدل الحريات، اسرار شبارو. الرابط

59 هيومن رايتس واتش، لبنان: قمع غير قانوني لتجمّعات الميم. الرابط

60 المفكرة القانونية، قرار الداخلية بترهيب المثلية لم يعد نافذاً. الرابط

61 الجزيرة، السلطات اللبنانية تمنع عقد نشاطين للمعارضة البحرينية في بيروت. الرابط

62 المفكرة القانونية، قرارات منع التجوّل: حرب البلديات اللبنانية على الفقراء، مايا الحلو. الرابط

63 هيومن رايتس واتش، منازلنا ليست للغرباء، البلديات تُجلي آلاف اللاجئين السوريين قسراً. الرابط

64 UN Committee Against Torture. Concluding observations on the initial report of Lebanon: Committee against Torture (CAT/C/LBN/CO/1), May 2017.

65 UN Committee Against Torture. Concluding observations on the initial report of Lebanon: Committee against Torture (CAT/C/LBN/CO/1), May 2017.

66 الأمم المتّحدة. الملاحظات الختامية بشأن تقرير لبنان الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والعشرين والرابع والعشرين. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لجنة القضاء على التمييز العنصري. سبتمبر (أيلول) 2021. الرابط

67 الأمم المتّحدة. الملاحظات الختامية بشأن تقرير لبنان الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والعشرين والرابع والعشرين. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لجنة القضاء على التمييز العنصري. سبتمبر (أيلول) 2021. الرابط